

نظرة عامة

أدت هذه التطورات إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.1 في المائة عام 2016 مقابل 3.4 في المائة عام 2015. على مستوى الاقتصادات المتقدمة، فقد حققت دول المجموعة معدل نمو بلغ 1.7 في المائة عام 2016 مقابل 2.1 في المائة عام 2015. بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فعلى الرغم من تحقيق دول المجموعة معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن ذلك المعدل لا يزال أقل مما حققته العام الماضي، حيث بلغ 4.1 في المائة عام 2016 مقابل 4.2 في المائة عام 2015.

مع انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي، سجل معدل التضخم العالمي انخفاضاً، حيث ساهمت عدة عوامل في كبح الضغوط التضخمية، كان من أهمها بقاء أسعار النفط والمواد الأولية والسلع الغذائية عند مستويات منخفضة، وارتفاع معدلات البطالة.

من جانب آخر، انعكس انخفاض معدل النمو العالمي والإجراءات التقشفية والسياسات الحمائية على معدلات نمو التجارة الخارجية عام 2016 التي نمت بمعدل أقل من معدل نمو الاقتصاد العالمي، حيث سجل حجم التجارة الدولية معدل نمو بلغ 2.0 في المائة عام 2016 مقابل 2.7 في المائة عام 2015.

فيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، فقد ساهمت التطورات الدولية غير الموازية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليلبلغ 8642.8 مليار دولار عام 2016 مقابل 8296 مليار دولار عام 2015، وهو ما يزيد عن ضعف المستوى المسجل عام 2009. على صعيد أسعار صرف العملات الرئيسية فقد شهدت عدة تطورات خلال عام 2016. في هذا السياق، واصل الدولار الأمريكي تحقيقه

شهد عام 2016 عدداً من التطورات والأحداث التي أثرت على أداء الاقتصاد العالمي بدايةً من قرار الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي برفع الحظر عن إيران في مطلع عام 2016 والذي أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى ما دون ثلاثين دولاراً للبرميل مروراً بتصويت بريطانيا في منتصف العام بالانفصال عن الاتحاد الأوروبي وقرار الدول المنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في شهر نوفمبر بخفض كميات إنتاج النفط بواقع 1.8 مليون برميل يومياً للمرة الأولى في اليوم منذ عام 2008 وصولاً إلى المخاوف التي صاحبت الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية خلال الربع الأخير من عام 2016.

من جانب آخر، شهد العام كذلك اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي وما صاحبه من تدفق رؤوس الأموال خارج الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة واستمرار الانعكاسات السلبية لمشكلة الديون السيادية في دول منطقة اليورو على الاقتصاد العالمي، والقلق في أسواق المال جراء تصاعد الحركات اليمينية في أوروبا وتزايد المخاطر الجيوسياسية.

على الجانب الآخر، حرصت مجموعة العشرين على تعزيز التعاون بين الدول ذات الاقتصادات الكبرى والنامية لمواجهة شبح الركود والإجراءات الحمائية التي تشكل تهديداً بالغا لحرية التجارة والنمو الاقتصادي العالمي، وبحث قاداتها خلال الاجتماع السنوي الذي انعقد في الصين بنهاية عام 2016، سبل تعزيز النمو الاقتصادي، وتبني السياسات اللازمة لتجنب أية أزمات مالية جديدة لمواجهة الحمائية التجارية.

بالنسبة للاقتصادات الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، والتي أصبح دورها في الاقتصاد العالمي لا يقتصر على كونها مراكز للإنتاج، بل إن هذه الاقتصادات تكتسب الآن أهمية متزايدة كوجهة أخيرة للسلع والخدمات الاستهلاكية، حيث تسهم حالياً بما يقرب من 85 في المائة من نمو الاستهلاك العالمي، فقد عانت خلال عام 2016 من تباطؤ مستويات الطلب مما انعكس بالسلب على معدل نمو الاقتصاد العالمي. ولقد تباينت الاتجاهات في أكبر اقتصادين ناشئين، ففي الصين التي تُعد المساهم الأبرز في النمو العالمي، فقد شهد اقتصادها تباطؤاً خلال عام 2016، أما الهند فرغم أداء اقتصادها الجيد خلال العام، إلا أن سحب الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة من التداول، بغرض محاربة الفساد أثر سلباً على مستويات السيولة والأداء الاقتصادي.

بالرغم من انخفاض معدل النمو بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة وحدث تباطؤ حاد في كثير من الاقتصادات الناشئة الرئيسية خلال عام 2016 لاسيما اقتصادات دول أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة، إلا أن هذه المجموعة لازالت تفوق النمو الاقتصادي العالمي، حيث سجل معدل نمو دول المجموعة ما يزيد عن ضعف المعدل المحقق بالدول المتقدمة.

في ضوء ما سبق، حققت الاقتصادات المتقدمة معدل نمو بلغ 1.7 في المائة عام 2016 مقابل 2.1 في المائة خلال عام 2015، كما بلغ معدل النمو في الدول المتقدمة الأخرى 2.0 في المائة عام 2016 مقابل 1.9 في المائة عام 2015، وهو معدل لم يتجاوز نصف ما حققته عام 2010، الذي كان يبلغ نحو 5.8 في المائة. بالرغم من مواصلة معدل نمو الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة انخفاضه السنوي اعتباراً من عام 2010، إلا أنه لا يزال مرتفعاً نسبياً مقارنةً بالدول المتقدمة، حيث بلغ 4.1 في المائة، مع ملاحظة تباين أداء الدول

لمكاسب مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى وإن كانت أقل بكثير من تلك المسجلة خلال الأعوام السابقة، حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني، في حين ظل ثابتاً أمام الين الياباني.

كان للتطورات الاقتصادية العالمية انعكاساتها على اقتصادات الدول العربية، فرغم تعرض الدول العربية منذ بداية الألفية الثالثة لتطورات عدة أثرت على مؤشرات أدائها الاقتصادي، إلا أن عام 2016 حمل معه تزايد التحديات المحيطة بالأداء الاقتصادي في المنطقة، وذلك نتيجة للأحداث الداخلية التي تشهدها بعض دول المنطقة والتأثيرات الخارجية الناجمة عن بطء تعافي الاقتصاد العالمي، وكذلك بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة.

نمو الاقتصاد العالمي

مر الاقتصاد العالمي بفترة طويلة من تباطؤ النمو منذ الأزمة المالية العالمية وحتى عام 2016، فرغم الانحسار النسبي لأزمة الديون السيادية والتحسين في أداء الاقتصاد الأمريكي، إلا أن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2016 جاء مخيباً للآمال. يرجع هذا إلى عمق تأثير الأزمة وضعف قدرة السياسات المتبناه في أعقابها ولا سيما فيما يتعلق بسياسات التيسير الكمي على معالجة أوجه الخلل الهيكلية التي أدت إلى نشوب تلك الأزمة حيث لم تُقدم إلا القليل من الدعم لحفز مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

عزز من انخفاض نمو الاقتصاد العالمي عام 2016 عدة عوامل أخرى أهمها، بقاء أسعار السلع الأساسية عند مستويات منخفضة لاسيما النفط، والتطورات السياسية غير المواتية في بعض بلدان العالم، واستمرار ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو. فرغم التراجع النسبي في خطر الركود في منطقة اليورو عام 2016، إلا أن حالة عدم اليقين المسيطرة على دول المنطقة وعدم تمكنها من الخروج من الأزمة وتحقيق النمو المنتظر كان له انعكاسه السلبي على نمو الاقتصاد العالمي.

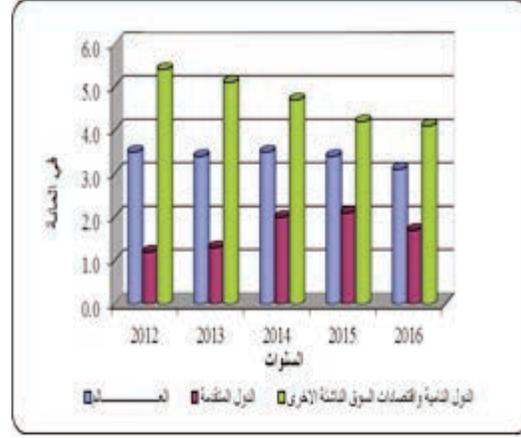
بالنسبة للولايات المتحدة، فقد كانت التوقعات أكثر تفاؤلاً بتحقيق الاقتصاد الأمريكي معدل نمو حقيقي أعلى مما حققه عام 2015 والبالغ نحو 2.6 في المائة، إلا أنه في واقع الأمر قد انخفض لنحو 1.6 في المائة فقط عام 2016، عاكساً وتيرة نمو هي الأضعف منذ عام 2011. يرجع هذا إلى تراجع معدل النمو خلال النصف الأول من العام الذي جاء مخيباً للأمل جراء ضعف استثمارات قطاع الأعمال ومستويات الصادرات. وفي الوقت الذي ارتفع فيه الانفاق الاستهلاكي خلال النصف الثاني من عام 2016، ليبلغ معدل نموه في الربع الرابع من العام نسبة 3.5 في المائة، إلا أن ذلك قابله انخفاض في الانفاق الحكومي والاستثمارات والصادرات في الوقت الذي شهدت فيه الواردات أكبر ارتفاع فصلي في عامين بلغ 8.3 في المائة، وهو ما أدى في المحصلة إلى تراجع معدل النمو المسجل خلال الربع الرابع إلى 1.9 في المائة

رغم ذلك يُعد معدل النمو السنوي للولايات المتحدة من أعلى معدلات النمو المسجلة بين الدول المتقدمة خلال عام 2016، كما تمكن الاقتصاد الأمريكي خلال العام من الاستمرار في خلق الوظائف، فقد وفر خلال عام 2016 نحو 2.2 مليون وظيفة مقابل 2.7 مليون وظيفة في عام 2015، وقد ساهم هذا في انخفاض معدل البطالة ليبلغ نحو 4.9 في المائة عام 2016.

بالنسبة لمنطقة اليورو، بدأ عام 2016 بأداء قوي في دول المنطقة نظراً لتوصل اليونان إلى صفقة للحصول على حزمة إنقاذ جديدة قدرها 86 مليار يورو، وهو ما ساهم في انحسار نسبي في أزمة الديون السيادية، كما أن التخفيف من النزعة التقشفية ساهم إلى حد ما في نمو الطلب ودفع النشاط الاقتصادي للأمام، إلا أن هذا التوجه واجهه عوامل أخرى أثرت سلباً على أداء منطقة اليورو أهمها، عدم اليقين السياسي وبطء نمو الاقتصاد العالمي وضعف التجارة الدولية. كما أن التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي تعتبر ثاني أكبر قوة اقتصادية فيه بعد ألمانيا، أثر سلباً على الاقتصاد الأوروبي بشكل كبير. من ثم، لم تتمكن العوامل

والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الثلاث الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل رقم (1).

الشكل (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والنامية (2012 – 2016)



المصدر: الملحق (1/1).

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة (1)، فقد جاءت المملكة المتحدة في المركز الأول، رغم المخاوف من الانعكاسات السلبية لقرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، لتحقيق معدل نمو بلغ نحو 1.8 في المائة عام 2016، وهو ما يُعد انخفاضاً مقارنةً بمعدلات النمو المرتفعة التي حققتها عامي 2014 و2015 والبالغة 3.1 و2.2 في المائة على التوالي. أما منطقة اليورو، فلم تكن أحسن حالاً من باقي الدول المتقدمة فقد انخفض معدل نموها ليبلغ 1.7 في المائة عام 2016 مقابل 2 في المائة عام 2015. في المقابل، سجل الاقتصاد الياباني نمواً محدوداً لم يتعد 1 في المائة عام 2016 مقابل 1.2 في المائة عام 2015. أما كندا فقد ارتفع معدل نموها مقارنةً بعام 2015، فقد بلغ 1.4 في المائة عام 2016 مقابل 0.9 في المائة عام 2015.

(1) تشمل الدول المتقدمة في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2017" كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

والمطاعم. لذلك لم تتمكن الحكومة الفرنسية من الحد من ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، حيث اختتمت السنة على حجم متعطلين بلغ نحو 3 ملايين عاطل بمعدل بطالة مُرتفع بلغ نحو 10 في المائة. وقد خفضت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني في سبتمبر 2015 تصنيف دين فرنسا درجة واحدة إلى AA-2 مُبررةً ذلك بضعف النمو الاقتصادي والقيود المؤسسية على المالية العامة. إلا أن وكالة "موديز" أكدت مع ذلك أن مستوى ملاءة فرنسا يبقى مرتفعاً جداً ورفعت تصنيفه في الأجل المتوسط من سلبى إلى مستقر.

على مستوى دول منطقة اليورو الأخرى، هناك مؤشرات إيجابية على تحسن الأوضاع الاقتصادية، ومن ثم خروج المنطقة من حالة تباطؤ النمو، فقد رفعت مؤسسة "ستاندرد أند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني وخدمات المستثمرين، التصنيفات الائتمانية الممتازة قصيرة وطويلة المدى بالعملة المحلية والأجنبية لألمانيا عند مستوى AAA/A-1، مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما ثبتت المؤسسة تصنيف بنك الاستثمار الأوروبي، مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما أنه لأول مرة يخرج الاقتصاد اليوناني من دائرة الانكماش وذلك منذ عام 2009.

أما المملكة المتحدة، فقد سجل اقتصادها نموًا بنحو 1.8 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 2.2 في المائة عام 2015. رغم هذا الانخفاض، إلا أنه يعد من أعلى معدلات النمو بين الدول المتقدمة، كما أن هذا الأداء قد تجاوز التوقعات بتعرض بريطانيا لانكماش حال التصويت بالخروج من الاتحاد الأوروبي، فقد نجح الاقتصاد البريطاني خلال عام 2016 في المحافظة على تحقيق نمو موجب، رغم قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي، الذي تم التصويت عليه في منتصف العام، وواصل تسجيل النمو الإيجابي بعد الاستفتاء، حيث تبين أن الشهور الثلاثة المنتهية في أواخر سبتمبر 2016 والتي تلت نتائج الاستفتاء قد شهدت أداءً اقتصادياً جيداً، إذ سجل الاقتصاد البريطاني نمواً بنسبة 0.6 في المائة، وبذلك يكون الاقتصاد ابتعد عن المخاوف التي توقعها الكثيرون في أعقاب التصويت على الخروج من

الإيجابية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة اليورو وارتفاع مستويات الاستهلاك من الارتفاع بمستوى النمو المسجل خلال العام.

لذا، فقد بلغ معدل النمو بمنطقة اليورو 1.7 في المائة عام 2016 مقابل نحو 2 في المائة عام 2015، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه يُعد مقبولاً مقارنةً بأداء منطقة اليورو خلال الفترة (2011-2014). بيد أن دول الاتحاد الأوروبي رغم هذا التحسن النسبي لاتزال تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، وبطء النمو في الأجور الحقيقية، وضعف القطاع المصرفي مما لا يزال يؤثر بشكل سلبى على مستويات الائتمان والطلب المحليين.

حقق الاقتصاد الألماني، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، معدل نمو بلغ نحو 1.8 في المائة عام 2016 مقابل 1.5 في المائة عام 2015، وهذا التحسن ناجم عن التطور الإيجابي للطلب المحلي، والإنفاق الحكومي، في حين ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر قليلاً، وتحسنت مستويات تكوين رأس المال وخاصة في قطاع البناء. أما مساهمة الميزان التجاري فكانت سلبية مع ارتفاع الواردات على حساب الصادرات خاصة في الربع الثالث من عام 2016 متأثرةً بتصويت بريطانيا لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي. رغم ذلك يُعد عام 2016 عاماً جيداً للاقتصاد الألماني، بعد تراجع معدل البطالة لأدنى مستوياتها في بضعة عقود، فقد انخفض عدد العاطلين بألمانيا عام 2016 لنحو 1.8 مليون عاطل بما يمثل نحو 4.2 في المائة. من جانبٍ آخر، ارتفع مُعدل النمو في إيطاليا ليبلغ 0.9 في المائة عام 2016 مقابل 0.8 في المائة عام 2015، في حين انخفض معدل النمو في فرنسا ليبلغ 1.2 في المائة عام 2016 مقابل 1.3 في المائة عام 2015. ترجع تلك التأثيرات السلبية للمظاهرات الحاشدة بمشاركة مئات الآلاف من المحتجين ضد قانون العمل في فرنسا والتي استمرت عدة أشهر، وكذا للاعتداءات الإرهابية التي شهدتها وأثرت على قطاع الفنادق

على فاتورة الواردات فحسب، بل أيضاً انعكاسها الإيجابي على تكاليف تصنيع السلع، وهو ما ساعد البضائع اليابانية على منافسة نظيراتها الصينية في الأسواق العالمية. كما ساهمت أسعار النفط المنخفضة في دعم مستويات القدرة الشرائية وبالتالي الارتقاء بمستوى الاستهلاك الخاص، خاصة أنه يساهم بأكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي لليابان. لذا فقد حققت اليابان معدل نمو بلغ 1 في المائة عام 2016 مقابل نحو 1.2 عام 2015. وفي الواقع كان في مقدور الاقتصاد الياباني أن يحقق معدل نمو أعلى من ذلك، لولا بعض العوامل التي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي من أهمها التغيرات الديموغرافية ممثلة في ارتفاع عمر اليابانيين، حيث يبلغ متوسط العمر باليابان 74 عاماً وهو الأعلى على المستوى العالمي، مما يعني ارتفاع تكاليف الخدمات الاجتماعية والصحية، وكذلك تأثر الاقتصاد الياباني بارتفاع مستوى الديون التي مازالت تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي، حيث تُقدر ديون اليابان حالياً بحوالي 6.53 تريليون دولار، وهو ما يعادل 134 في المائة من الناتج المحلي. وهذه المديونية الضخمة تستنزف خدماتها حوالي 15.4 في المائة من الدخل الضريبي للدولة.

بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى (2)، فقد شهدت ارتفاعاً في معدل النمو عام 2016 ليلعب نحو 2.2 في المائة مقابل 1.9 في المائة عام 2015، وهذا يعد معدل نمو أقل من المتوقع في ظل انخفاض أسعار النفط، لكون تلك المجموعة مستوردة للنفط وتعتمد على النشاط الصناعي بالأساس. قد يكون تباطؤ النمو في الصين ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أثر سلباً على أداء تلك المجموعة باعتبارها السوق الرئيسي لصادرات تلك الدول. رغم ذلك، كان معدل النمو مرضياً في بعض دول المجموعة عام 2016، حيث بلغ 1.9 في المائة في هونج كونج، 2.8 في المائة في كوريا.

الاتحاد الأوروبي. لتبقى بريطانيا أحد أسرع الاقتصاديات نمواً ضمن الدول المتقدمة خلال عام 2016. رغم تحقيق الاقتصاد البريطاني نمواً عام 2016، إلا أنه لم يتمكن من خفض معدل البطالة، البالغ 4.9 في المائة، وهو ما يعني وجود نحو 1.6 مليون متعطل في بريطانيا.

يُعزى تحسن النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة إلى نمو مستويات الإنفاق الاستهلاكي عقب الاستفتاء بالخروج من الاتحاد الأوروبي وأظهرت الأرقام أن إنتاج الخدمات، وهو الأكثر تأثراً بإنفاق المستهلكين حقق نمواً في الربع الرابع من عام 2016 بنسبة 0.8 في المائة. على النقيض من ذلك، استقر الإنتاج الصناعي مما يعكس جزئياً انخفاضاً في إنتاج النفط بسبب أعمال صيانة آبار النفط في شهر أكتوبر فيما زاد ناتج قطاع البناء بنسبة 0.1 في المائة. كذلك، استفاد الاقتصاد البريطاني من انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني، الذي انعكس على ارتفاع الصادرات. رغم ذلك فقد خفضت مؤسسة "ستاندرد أند بورز" تصنيفات بريطانيا السيادية بالعملة المحلية في شهر يونيو 2016 من AAA إلى AA، في حين خفضت مؤسسة "موديز" للتصنيف الائتماني تصنيف المملكة المتحدة من "مستقر" إلى "سلبى" بسبب حالة عدم اليقين التي صاحبت نتيجة الاستفتاء على عضوية الاتحاد الأوروبي.

فيما يتعلق باليابان، فقد مر ثالث أكبر اقتصاد عالمي، خلال السنوات الماضية بمرحلة انكماش، وقد عمل البنك المركزي والحكومة اليابانية على محاربة الانكماش باستخدام كافة الطرق المتاحة خلال عام 2016. تمثلت أهم تلك التدابير في الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة بلغت -0.1 في المائة واستمرار السياسات التيسيرية بهدف الوصول بالتضخم إلى المستوى المنشود عند 2 في المائة، والإبقاء على فائدة السندات الحكومية لأجل 10 سنوات عند مستويات صفرية.

كذلك، لا يمكن إغفال الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار النفط والغاز، على الاقتصاد الياباني الذي يُعد أكبر مستورد للنفط والغاز في العالم، ليس

(2) تضم الدول المتقدمة الأخرى في تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2017 كل من: "استراليا، قبرص، الدانمارك، أيرلندا، إسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا".

فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم فقد سجل للعام الثاني على التوالي انخفاضاً في النمو، لكنه واجه هذا العام المزيد من الضغوط في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى إجراء إصلاحات هيكلية لاستعادة التوازن في هيكل النمو، فقد نما الاقتصاد الصيني بنسبة 6.7 في المائة عام 2016 مقابل 6.9 في المائة عام 2015، ليأتي معدل النمو تقريباً في منتصف النطاق الذي استهدفته الحكومة لعام 2016 والبالغ 6.5 إلى 7 في المائة، لكن وتيرته لا تزال الأبطأ منذ 26 عاماً.

يأتي هذا الانخفاض في إطار عملية تحقيق نمط متوازن للنمو الاقتصادي تخضع لإدارة دقيقة من قبل الحكومة الصينية، بهدف جعل الاستهلاك قوة الدفع الأساسية لنمو الاقتصاد الصيني، من خلال توسيع فئة الدخل المتوسط، مما يساهم في الحفاظ على استقرار الطلب المحلي ودفع النمو الاقتصادي. نجم عن هذا التوجه، ارتفاع الأهمية النسبية لاستهلاك فئة متوسطي الدخل ليشكل حالياً نحو 74 في المائة من إجمالي استهلاك سكان الحضر، ونحو 58 في المائة من إجمالي الاستهلاك الخاص على المستوى الوطني. كما أن الإنفاق الاستهلاكي لفئة الدخل المتوسط أصبح يمثل 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، وبذلك بات من أهم عناصر دفع النمو. هذا، وتستهدف الحكومة الصينية أن يصل حجم الاستهلاك لفئة الدخل المتوسط في الصين إلى 2.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يمثل ضعف حجمه في عام 2012.

يمثل تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني تحدياً جديداً للاقتصاد العالمي ككل، فمعدل النمو المحقق عام 2016 جاء في إطار مجموعة كبيرة من البيانات المخيبة للأمال في الصين، مما يزيد من مخاوف تعرض ثاني أكبر اقتصاد في العالم إلى التباطؤ السريع، خاصة أنه منذ الازمة المالية العالمية ونمو الاقتصاد العالمي يعتمد على نمو الاقتصادات الصاعدة بقيادة الاقتصاد الصيني لإخراج الاقتصاد العالمي من الركود، ومن ثم فإن حدوث تباطؤ ولو طفيف في الاقتصاد الصيني، له تأثيره السلبي على الاقتصاد العالمي ككل.

أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى⁽³⁾، فقد استمر تراجع معدلات النمو في تلك المجموعة للعام السادس على التوالي، في ظل مجموعة التحديات التي تواجهها، يتمثل أبرز تلك التحديات في عدم الاستقرار في عدد من دول المجموعة، وكذلك الانخفاض في أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية، وخاصة أن تلك السلع تمثل نسبة كبيرة من صادرات معظم دول المجموعة، وقد عمق من تلك المشكلة انخفاض أسعار النفط اعتباراً من منتصف عام 2014. من جانبٍ آخر، لا يزال تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض التدفقات الرأسمالية الصافية يؤثر سلباً على الدول النامية. بناءً عليه، بلغ معدل النمو لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة 4.1 في المائة عام 2016 مقابل 4.2 في المائة عام 2015. رغم هذا التباطؤ تبقى هذه الدول المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، حيث مازالت تقود النمو العالمي بمعدلات نمو تزيد عن ضعف معدل نمو الدول المتقدمة. يلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، حيث تأتي الدول النامية الآسيوية⁽⁴⁾ كأكبر المجموعات ارتفاعاً في معدلات نموها خلال عام 2016، بين كافة المجموعات في العالم وليس بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فحسب رغم ذلك فقد حققت تلك المجموعة أدنى معدل نمو لها اعتباراً من عام 2010 بلغ نحو 6.4 في المائة عام 2016. يرجع ذلك إلى تباطؤ معدل النمو في الصين، فقد حققت عام 2015 معدل نمو هو الأدنى خلال السنوات العشر الأخيرة، في المقابل، عانت دول أمريكا اللاتينية والكاريبية من انكماش اقتصاداتها عام 2016 بنسبة 0.1 في المائة.

(3) تضم الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، المجموعات الدولية التالية: إفريقيا جنوب الصحراء، رابطة الدول المستقلة، دول وسط وشرق أوروبا، الدول النامية الآسيوية، دول الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية والكاريبية.

(4) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات، فيتنام.

في سحب تداول 86 في المائة من العملة المتداولة في الهند، الأمر الذي تسبب في تراجع مستويات السيولة والمعاملات التجارية، وأدى إلى مشكلة في صرف الأجور، دفعت مئات الأشخاص إلى الوقوف في طوابير أمام البنوك.

في البرازيل، وهي أحد أعضاء مجموعة "بيركس" وهو التجمع الاقتصادي الذي يشكل أحد المجموعات الاقتصادية الرئيسية على مستوى الاقتصاد العالمي، فقد واجهت دول هذا التكتل خلال عام 2016 مصاعب اقتصادية بصورة أو أخرى، لاسيما الاقتصاد البرازيلي الذي يمر بظروف اقتصادية استثنائية ترتب عليها تدهور أدائه الاقتصادي. يعود هذا التدهور الاقتصادي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية وتراجع نمو الاقتصاد العالمي، وبصفة خاصة في الصين حيث انعكست آثار ذلك بشكل واضح على الاقتصاد البرازيلي. فالصين هي الشريك التجاري الأكبر للبرازيل، كما أن تفشي الفساد جعل بيئة الأعمال في البرازيل غير مشجعة، وهذا يفسر تراجع الاستثمار بنسبة 14.1 في المائة والإنتاج الصناعي بنسبة 8.3 في المائة.

من جانب آخر، فإن أوضاع سوق العمل تُشير إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 11.5 في المائة عام 2016، بينما تراجعت مستويات الأجور بنسبة 2.4 في المائة، وهذه التطورات انعكست سلباً على الطلب الكلي ومن ثم فرص النمو، فقد تراجع الطلب المحلي بنسبة تفوق 7 في المائة. رغم انخفاض التضخم في البرازيل لنحو 8.5 في المائة نهاية عام 2016 مقارنة بنحو 10.5 في المائة بداية العام، إلا أنه مازال بعيداً عن الهدف الرسمي البالغ نسبته 4.5 في المائة، وهو ما يعني أن البرازيل تعاني تراجع معدل النمو وارتفاع معدل التضخم في الوقت ذاته لركود تضخمي. مما زاد من صعوبة الأوضاع الاقتصادية عدم الاستقرار السياسي في البرازيل الذي نجم عنه الإطاحة برئيسة الوزراء، لذا فقد عانى الاقتصاد البرازيلي للعام الثاني على التوالي من انكماش بنسبة 3.6 في المائة عام 2016، وهو يقترب من الانكماش في الناتج المسجل عام 2015 والبالغ نسبته 3.8 في المائة.

أما الهند، فقد أصبحت واحدة من أسرع الدول نمواً بعد أن تمكنت من التفوق على الصين في النمو الاقتصادي للعام الثاني على التوالي، لتحقق أكبر نسبة نمو اقتصادي في العالم وتوجه سريعاً لتستحوذ على حصة أكبر من الاقتصاد العالمي. ترجع محافظة الهند على هذا التفوق إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد الصيني من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى التطور الكبير في القطاع الزراعي في الهند، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في صادراتها من السلع الغذائية. كما أن التحسينات التي شهدتها القطاع الصحي والتطور في الخدمات والرعاية الطبية ساهم في تحسين مستويات التنمية البشرية. كذلك استفاد الاقتصاد الهندي من تراجع أسعار النفط والمواد الخام إذ حقق مكاسب تجارية ضخمة مما دفع التضخم إلى التراجع لأكثر مما كان متوقعاً. في ظل الأداء الجيد للاقتصاد الهندي، تتجه التوقعات إلى أن تصبح الهند قريباً صاحبة أكبر قوة عاملة في العالم وأكثرها شباباً.

من جهة أخرى، يشار إلى تحسن بيئة الأعمال في الهند بشكل كبير بفضل الإصلاحات التي يطبقها رئيس الوزراء الهندي منذ إعادة انتخابه عام 2014، ومن ثم تمكنت الهند في السنوات الأخيرة من استقطاب عدد كبير من الشركات العالمية التي تنتمي إلى مختلف القطاعات والصناعات بدءاً من الانتاج الدوائي، وصولاً إلى صناعات التعدين وتكنولوجيا الفضاء. قاد ذلك إلى تحقيق هذه الطفرة الاقتصادية الكبيرة في ثاني أكبر دولة بالعالم من حيث عدد السكان، فقد بلغ معدل النمو للاقتصاد الهندي 6.8 في المائة عام 2016، ورغم أنه يعد الأعلى في الاقتصاد العالمي إلا أنه أقل من المحقق عام 2015، والذي بلغ نحو 7.9 في المائة. يرجع هذا التراجع في جزء منه، إلى انخفاض النمو في الربع الأخير لعام 2016 لنحو 7 في المائة مقارنة بنحو 7.4 في المائة خلال الربع الثالث، من جراء قرار الحكومة سحب الأوراق النقدية ذات الفئات الكبيرة في إطار حملة لمكافحة الفساد والحد من جرائم غسل الأموال والتهرب من الضرائب، حيث قامت الحكومة الهندية في نوفمبر 2016 بسحب الأوراق النقدية ذات فئة الـ 500، 1000 روبية، وهو ما تسبب

أقل من مستوياتها المرتفعة التي بلغت عام 2013 بنسبة 60 في المائة تقريباً. نتيجة لذلك، فإن بعض البلدان المصدرة للنفط مثل: نيجيريا وأنجولا، ومعظم بلدان المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، لا تزال تواجه أوضاعاً اقتصادية صعبة للغاية، وازداد الأمر سوءاً بمعاناة القطاع الخاص نتيجة القيود المفروضة على سعر الصرف. كما أن تباطؤ الاقتصاد الصيني أثر سلباً على نمو تلك المجموعة، كون الصين أصبحت الشريك التجاري الأكبر.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁶⁾، فقد تمكنت من تحقيق معدل نمو بلغ 0.3 في المائة عام 2016 بعدما تراجع حجم ناتجها الحقيقي بنحو 2.2 في المائة عام 2015، وهذا منطقي في ظل التحسن النسبي في معدل النمو في روسيا، أكبر اقتصاد في المجموعة، نظراً للارتفاع النسبي في أسعار النفط، حيث تراجع ناتجها الحقيقي بنحو 0.2 في المائة فقط عام 2016 مقابل انكماش بلغت نسبته 2.8 في المائة عام 2015، كما أن بعض دول المجموعة تمكنت من تحقيق معدلات نمو مرتفعة عام 2016، مثل أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، حيث بلغ معدل نمو هذه الدول 7.8، 6.2، 6.9 في المائة على التوالي.

فيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁷⁾، فقد حققت معدل نمو بلغ نحو 3 في المائة في عام 2016 مقارنة بنحو 4.7 في المائة عام 2015. يرجع انخفاض معدل النمو رغم التحسن النسبي في منطقة اليورو، إلى الانخفاض الكبير لنمو الاقتصاد التركي الذي يُعد من أكبر اقتصادات المجموعة، فقد حقق معدل نمو بلغ 2.9 في المائة عام 2016 مقابل نحو 6.2 في المائة عام 2015 بسبب محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا التي أثرت على استقرار الأوضاع السياسية ومن ثم تأثيرها المُعكس على السياحة والاستثمار في تركيا.

(6) تضم رابطة الدول المستقلة كل من: روسيا، كازاخستان، أوزبكستان، أذربيجان، تركمانستان، أوكرانيا، بيلاروسيا، جورجيا، أرمينيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، ومولدوفا.
(7) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلو فينيا، وتركيا.

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁵⁾، فقد حققت معدل نمو بلغ نحو 3.8 في المائة عام 2016 مقابل 2.6 في المائة عام 2015، وهو ما يعد معدل نمو مرتفعاً مقارنةً بالعام السابق، كما أنه قد تجاوز ولأول مرة منذ عام 2012 متوسط معدل نمو الاقتصاد العالمي. يرجع ذلك إلى التحسن النسبي في أسعار النفط مقارنة بالعام الماضي، وكذلك إلى تحسن الأوضاع في بعض دول المنطقة خاصة مصر وإيران. بيد أن إمكانيات المنطقة الكبيرة ترسخها حال استقرار الأوضاع الداخلية في عدد من بلدان المجموعة لتحقيق معدلات نمو أكبر من تلك المحققة. رغم أن اتفاق أوبك قد ساعد على تحسين آفاق أسعار النفط على المدى القريب، فلا تزال الأسعار متقلبة، كما أن ارتفاع الأسعار، قابله انخفاض في كميات إنتاج النفط في الدول المُصدرة له في تلك المجموعة، كما أن نمو إنتاج القطاع غير النفطي في تلك الدول ظل محدوداً في ظل الإجراءات التقشفية التي بدأت في تبنيها منذ عام 2015 للحفاظ على الانضباط المالي وكلها عوامل عملت على خفض معدلات النمو في تلك الدول خلال عام 2016.

نظراً للأوضاع التي تمر بها المنطقة فإنها تعاني من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي سجل عام 2015 أدنى مستوياته خلال العقد الأخير، حيث إنه لم يتجاوز 50 مليار دولار مقابل نحو 96 مليار دولار عام 2008، ولم يكن الأمر أحسن حالاً في قطاع السياحة والذي يُعد مصدر رئيساً لنمو الناتج في بعض دول المنطقة.

بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء، فقد حققت هي الأخرى انخفاضاً حاداً في معدل النمو ليبلغ 1.4 عام 2016 في المائة مقابل نحو 3.4 في المائة عام 2015، وهو أقل معدل نمو لتلك المجموعة خلال العشرين سنة الأخيرة، يرجع ذلك للتأثير المعاكس الناجم عن تراجع أسعار السلع الأولية على بعض الاقتصادات، وتشديد أوضاع التمويل وموجة الجفاف التي شهدتها مؤخراً بعض دول المجموعة. رغم تحسن أسعار النفط إلى حد ما منذ أوائل عام 2016، فإنها لا تزال

(5) تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التقارير الدولية مجموعة الدول العربية إضافةً إلى كل من: إيران وباكستان وأفغانستان.

2015 وهذا يؤكد حاجة الأسواق إلى المزيد من الأموال التي تُضخ في صورة شراء أصول أو خفض الفائدة بين البنوك، وغيرها من إجراءات تحفيز الأسواق تجنباً لدخولها في مرحلة ركود، إضافةً إلى سياسات الإصلاح الهيكلية اللازمة لدعم النمو بشكل مستدام.

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت في درجة انخفاض الأسعار المحلية. ففي مجموعة الدول المتقدمة، ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ليبلغ نحو 1.3 في المائة، 0.6 في المائة، 1.4 في المائة على التوالي عام 2016 مقابل 1.1 في المائة، 0.1 في المائة، 1.1 في المائة عام 2015. أما اليابان ومنطقة اليورو فقد انخفضت الأسعار المحلية بها عن مستوياتها العام الماضي لتبلغ 0.3 في المائة و0.9 في المائة عام 2016 مقابل 2 في المائة و1.1 في المائة عام 2015. وقد ارتفع معدل التضخم في الدول المتقدمة الأخرى من 0.5 المائة خلال عام 2015 ليصل إلى نحو 1 في المائة خلال عام 2016. لم يختلف الحال كثيراً في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة عام 2016، فقد انخفض معدل التضخم ليبلغ 4.4 في المائة مقابل 4.7 في المائة عام 2015 ليصل بذلك إلى مستوى له منذ أكثر من عشرين عاماً. رغم ذلك إلا أنه يظل عند مستويات مرتفعة مقارنة بمعدلات التضخم المسجلة في الاقتصادات المتقدمة والدول المتقدمة الأخرى. ساهم في هذا الانخفاض التراجع في أسعار النفط وانخفاض أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية، وخاصة أن هذه المجموعة مُصدر صافي لهذه السلع.

رغم أن الدول النامية كمجموعة قد شهدت انخفاضا في معدل التضخم عام 2016، إلا أن اتجاهات معدل التضخم قد تباينت في المجموعات الفرعية حيث شهدت معدلات التضخم، في كلٍ من رابطة الدول المستقلة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاضا في ظل تراجع أسعار النفط، وركود النشاط الاقتصادي في تلك المجموعتين مما أثر سلباً على معدل التضخم. في المقابل، ارتفعت معدلات التضخم في كلٍ من مجموعة دول جنوب أفريقيا وفي

أما فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية والكاريبية⁽⁸⁾، فقد عانت من انكماش بلغ 1 في المائة عام 2016 مقابل نمو حقيقي بنحو 0.1 في المائة في عام 2015.

التضخم

واصلت معدلات التضخم انخفاضها منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فقد سجلت انخفاضات واسعة النطاق في مختلف مجموعات الدول على مدار السنوات القليلة الماضية. نجم هذا الانخفاض عن تباطؤ النمو الذي تعاني منه الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لضعف مستويات الطلب. كما أن تباطؤ النشاط الصناعي في البلدان المصدرة الكبرى ساهم في انخفاض معدل التضخم نظراً لتراجع الأسعار العالمية للسلع التجارية وأسعار السلع الأولية، نتيجة انخفاض مستويات الطلب العالمي. ساهم كذلك في انخفاض التضخم في الاقتصادات المتقدمة والفعالية المحدودة للسياسة النقدية في بعض الدول المتقدمة في معالجة انخفاض التضخم المزمع في ظل اقتراب أسعار الفائدة فيها من الصفر، وكذا توقف برامج التيسير الكمي والتي كانت تتبعها الدول المتقدمة خلال السنوات الخمس الماضية.

ينتج عن بقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة اتجاه الشركات والأسر إلى تخفيض توقعاتهم للأسعار المستقبلية وهو ما يجعلهم يؤجلون قرارات الإنفاق والاستثمار، مما يُحدث تقلصاً في الطلب ويتسبب في تفاقم الضغوط الانكماشية، ويؤدي في نهاية المطاف، إلى دورات مُزمنة من انخفاض التضخم، انكماش النشاط الاقتصادي، تتسم بالدعم المتبادل فيما بينها، وتنتهي بعرقلة النشاط الاقتصادي والحد من خلق فرص العمل.

شهد معدل التضخم بالعالم تبايناً بين الدول المتقدمة عنه بالدول النامية، بالنسبة للدول المتقدمة فقد انخفض معدل التضخم ليبلغ 1 في المائة عام 2016 مقابل 1.2 في المائة عام

(8) هي مجموعة دول نصف الكرة الغربي سابقاً وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

سجلت اليونان أعلى معدل وصل إلى 23 في المائة. نجم التحسن في معدل البطالة بدول الاتحاد الأوروبي عن ارتفاع معدل نمو الوظائف بها من 1.2 في المائة عام 2015 إلى نحو 1.7 في المائة عام 2016. رغم أن هذا المعدل قد يبعث على التفاؤل النسبي، إلا أن معدل البطالة بين الشباب في منطقة اليورو مازال مرتفعاً رغم انخفاضه إلى 20.7 في المائة في نهاية 2016، مقارنة بنحو 22.2 في المائة العام الماضي. يمكن تفسير التحسن النسبي في معدل البطالة بمنطقة اليورو عام 2016 بقيام البنك المركزي الأوروبي بسلسلة من الإجراءات من شأنها تنشيط اقتصاد دول المنطقة؛ فقد خفض نسبة الفائدة من 0.05 في المائة إلى صفر في المائة، وقلل نسبة الفائدة على الودائع من -0.3 في المائة إلى -0.4 في المائة، كما أنه لا يمكن إغفال أثر انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية باعتبار منطقة اليورو من الدول المستوردة لهما، مما ساهم في تحريك عجلة الإنتاج ومن ثم خلق وظائف جديدة.

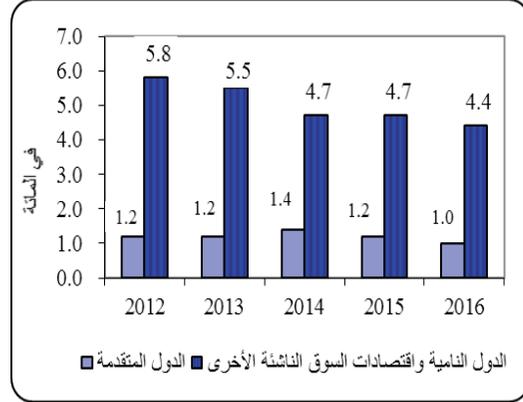
أما باقي الدول المتقدمة، فقد شهدت تحسناً في معدل نمو الوظائف عام 2016 مما ساعدها في خلق فرص عمل إضافية ومن ثم انخفاض معدل البطالة عام 2016، ومن بينها بريطانيا التي تمكنت من خفض عدد العاطلين لديها ليبلغ نحو 1.6 مليون متعطل ومن ثم انخفاض معدل البطالة بها عام 2016 لأدنى معدل خلال العشر سنوات الأخيرة. بلغ خلق وظائف جديدة عام 2016، بين الدول المتقدمة أعلى مستوى له في ألمانيا بمعدل نمو 2.8 في المائة، في حين لم يتجاوز 0.5 في المائة في فرنسا، أما اليابان فقد بقي عدد العاطلين فيها عند نحو 3 مليون عاطل، الملحق (3/1).

أسعار الفائدة

تُعد السياسة النقدية، وخاصة مستوى أسعار الفائدة على الدولار، محل أنظار العالم أجمع، نظراً لأن تأثيرها لا يقتصر على الولايات المتحدة فقط، بل يمتد إلى الاقتصاد العالمي، فمن

الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والكاريبية في حين استقرت في دول وسط وشرق أوروبا، ملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية (2012 – 2016)



المصدر: الملحق (2/1).

البطالة

وفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم عام 2016 نحو 197.7 مليون عاطل مقابل نحو 197.1 مليون عاطل عام 2015. رغم ذلك فقد انخفض معدل البطالة بالعالم عام 2016 ليلعب نحو 5.7 في المائة مقابل 5.8 في المائة عام 2015. يرجع هذا إلى انخفاض معدل البطالة بالدول المتقدمة عام 2016 ليلعب نحو 6.2 في المائة مقابل 6.7 في المائة عام 2015. بالرغم من هذا الانخفاض إلا أن معدل البطالة في الدول المتقدمة لا يزال مرتفعاً مقارنة بالمعدل العالمي البالغ نحو 5.7 في المائة. وقد تمكنت منطقة اليورو خلال عام 2016 من خلق وظائف جديدة، حيث انخفض عدد العاطلين في منطقة اليورو لنحو 15.6 مليون شخص في ديسمبر 2016 مقابل 17.5 مليون عاطل في ديسمبر 2015. من ثم انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 10 في المائة بنهاية عام 2016 ليصل إلى أدنى مستوى له منذ مايو 2009، مقابل نحو 10.9 في المائة عام 2015.

سجلت ألمانيا أدنى معدل بطالة في منطقة اليورو عام 2016 بلغ 4.2 في المائة، في حين

1.790 في المائة عام 2015 على التوالي. في الواقع فإن الدول المتقدمة لجأت إلى خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، رغبة منها في زيادة الاستثمارات من خلال توفير الائتمان وتشجيع الطلب الكلي، لضمان الارتقاء بمعدل النمو الذي عانت من انخفاضه خلال السنوات الأربع الماضية، في المقابل، ارتفع معدل الفائدة طويل الأجل في كندا من 1.490 في المائة عام 2015 إلى 1.8 في المائة عام 2016، المُلحق (4/1).

التجارة والمدفوعات

واصل معدل نمو إجمالي التجارة العالمية للسلع والخدمات أدائه المخيب للأمل، حيث شهد عام 2016 وللمرة الأولى منذ 15 عاماً هبوط معدل نمو التجارة الدولية دون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهو ما يعد تحولاً نوعياً مقارنةً بمسارات نمو التجارة الدولية المسجلة في العقود السابقة التي كانت فيها التجارة الدولية تنمو بنحو ضعفين إلى ثلاثة أضعاف معدل النمو العالمي، وهذا يؤكد ضعف العلاقة بين التجارة ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

يرجع الانخفاض في معدل نمو التجارة العالمية إلى العديد من العوامل، منها ما يرتبط بتزايد السياسات الحمائية التي تؤثر سلباً، ليس فقط على جانب التجارة السلعية وإنما أيضاً على صعيد تحرير انتقالات العمالة. من جهة أخرى يُعزى تباطؤ التجارة الدولية إلى ضعف النمو في عدد من الاقتصادات الناشئة والبلدان المتقدمة على حد سواء، وكذلك التوترات السياسية والسياسات النقدية المتباينة والانخفاض الحاد في واردات المناطق الجغرافية المصدرة للمواد الخام على مدى العامين الماضيين بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض عائدات التصدير، خاصة أسعار النفط والمواد الخام الأخرى والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف. كذلك لا يمكن بأية حال إغفال أثر التقلبات في الأسواق المالية، ولا يمكن إغفال تضرر التجارة العالمية بنتيجة تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وأيضاً من تعثر مسارات تحرير التجارة الدولية. ورغم أن منظمة التجارة

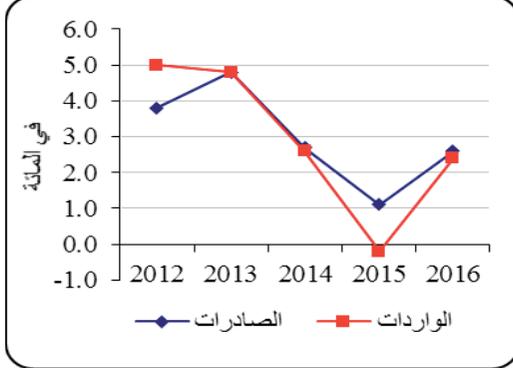
الطبيعي أن يكون لتغير سعر الفائدة الأمريكية انعكاسه الكبير على الاقتصاد العالمي، فالدولار هو العملة الرئيسية للعالم، ومن ثم فمن الطبيعي ترقب الأسواق لنتائج رفع أسعار الفائدة الأمريكية. قد قام البنك الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار في ديسمبر 2016 بمقدار 25 نقطة أساس. تعتبر هذا المرة الثانية التي يقوم فيها الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار فائدته خلال السنوات العشر الأخيرة.

على ضوء ما سبق، ارتفع سعر الفائدة قصير الأجل في الولايات المتحدة من 0.484 في المائة عام 2015 إلى 1.056 في المائة عام 2016، وهذا الارتفاع من المؤكد أنه سيتسبب في تحديات كبيرة للاقتصادات الصاعدة، كما أنه سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وتقلبات في أسعار صرف العملات، نظراً لأن الأموال ستتحرك نحو الولايات المتحدة لتستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة هناك، وهذا بدوره سيجعل سداد القروض الأجنبية أكثر كلفة لاسيما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

لم يصاحب ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية ارتفاع في أسعار الفائدة قصير الأجل في بقية الدول المتقدمة، لكونها في حاجة إلى إجراءات تيسيرية في ظل ما تعانيه اقتصاداتها من تباطؤ في النمو، لذا فقد انخفض سعر الفائدة قصير الأجل في كل من اليابان، والمملكة المتحدة، وكندا من 0.132 في المائة، و0.570 في المائة، و0.880 في المائة عام 2015 لنحو 0.013 في المائة، و0.500، و0.500 في المائة عام 2016 على التوالي. في منطقة اليورو انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل من -0.020 في المائة عام 2015 إلى -0.264 في المائة عام 2016.

وباستثناء كندا شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل انخفاضاً في كل من الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة لتبلغ 1.830 في المائة، -0.05 في المائة، 0.860 في المائة و1.220 في المائة عام 2016 مقابل 2.130 في المائة، 0.360 في المائة، 1.22 في المائة،

الشكل (4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2012 – 2016)



المصدر: الملحق (5/1).

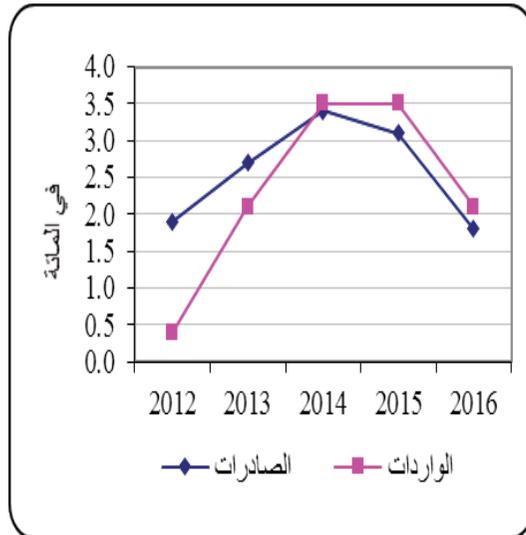
فيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد انخفضت معدلات نموها بالنسبة للدول المتقدمة لتبلغ نحو 1.2 في المائة عام 2016 مقابل 1.9 عام 2015، في حين استمرت معاناة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من التدهور في شروط التبادل التجاري في عام 2016، وإن كان أقل حدة من عام 2015، حيث تراجع بنسبة 1.4 في المائة عام 2016 مقابل تراجع بنسبة 4 في المائة عام 2015، وهو ما يرجع إلى التحسن النسبي في أسعار النفط المسجلة خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015. فيما حد بقاء أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية عند مستويات منخفضة من التحسن النسبي لشروط التبادل التجاري لدول المجموعة، فحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بلغ متوسط مؤشر أسعار المواد الغذائية 161.5 نقطة عام 2016 مقابل 164 نقطة عام 2015 بتراجع 1.5 في المائة. كما تعرضت أسعار المعادن هي الأخرى للانخفاض عام 2016، حيث كانت المصدر الرئيسي لتحسن شروط التبادل التجاري الدولي للدول النامية خلال الأعوام السابقة، الملحق (5/1).

بالنسبة لموازن المدفوعات، فقد حققت الدول المتقدمة ارتفاعاً في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها عام 2016 ليبلغ نحو 374.6 مليار دولار مقارنة بنحو 296.6 مليار دولار عام 2015 رغم ارتفاع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة، من 463 مليار دولار عام 2015 إلى 481.2 مليار دولار عام 2016.

العالمية توقعت في بداية العام أن تحقق التجارة العالمية نمواً يبلغ 2.8 في المائة، وهو معدل ليس جيداً مقارنة بمعدل بلغ 7.1 عام 2011، إلا أن معدل نمو التجارة الدولية المسجل خلال عام 2016 جاء دون التوقعات حيث بلغ 2.2 في المائة مقابل 2.7 في المائة عام 2015.

على مستوى الدول المتقدمة، انخفض معدل نمو صادراتها ليبلغ نحو 1.8 في المائة عام 2016 مقابل 3.1 في المائة عام 2015، كما انخفض معدل نمو وارداتها ليبلغ 2.1 في المائة عام 2016 مقابل 3.5 في المائة عام 2015. جاء ذلك في ظل انخفاض أسعار واردات تلك الدول من النفط والمواد الأولية. في حين ارتفع معدل نمو صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 2.6 في المائة عام 2016 مقابل 1.1 في المائة عام 2015، بما يعكس التحسن النسبي لأسعار النفط وبعض السلع الأولية، حيث يتركز إنتاجها في الدول النامية في حين حققت وارداتها معدل نمو مُرضي مقارنة بالعام الماضي، بلغ 2.4 في المائة عام 2016 مقابل انكماش بنحو 0.2 في المائة عام 2015، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة (2012 – 2016)



المصدر: الملحق (5/1).

المجموعتين لعجز هو الانخفاض الكبير في فائض الحساب الجاري للصين حيث انخفض من 304.2 مليار دولار عام 2015 لنحو 196.4 مليار دولار عام 2016 بنسبة انخفاض 35 في المائة.

الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

تهدف الدول بشكل عام من بناء احتياطاتها الأجنبية إلى توفير مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتصاداتها الصمود أمام الهزات الاقتصادية والمالية، والوفاء بالتزامات الديون الخارجية بالعملة الأجنبية. يُعد مستوى الاحتياطات الدولية من العوامل التي توفر مناخ من الاطمئنان للمستثمرين الأجانب كما أنها من العوامل المحددة لثقة الدائنين في الدولة. من ثم فهناك ضرورة لإبقاء الاحتياطات الدولية عند المستويات الآمنة والملائمة التي تلعب دوراً مهماً في ضمان الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن دورها في الحيلولة دون تدهور سعر صرف العملة المحلية. ولكن من الناحية الأخرى يجب ألا يكون هناك إفراط في تكوين تلك الاحتياطات فارتفاعها إلى مستويات مغالى فيها، قد يأتي على حساب كفاءة استخدام فوائض النقد الأجنبي.

يلاحظ المتابع لتطور حجم الاحتياطات الخارجية للدول النامية انعكاس انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية عليها، فقد بلغت الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة عام 2016 نحو 7211.5 مليار دولار مقابل 7678 مليار دولار في عام 2015، بمعدل انخفاض بلغت نسبته 6.08 في المائة.

يلاحظ من تتبع أداء المجموعات الفرعية أن هذا الانخفاض يرجع إلى انخفاض حجم الاحتياطات الخارجية لكل من الصين وأفريقيا جنوب الصحراء، فقد انخفضت احتياطات الصين الخارجية من نحو 3345.2 مليار دولار عام 2015، إلى 3029.8 مليار دولار عام 2016 محققاً انخفاض بلغت نسبته نحو 9.42 في

سأهم في ذلك تحسن فائض الحساب الجاري لليابان حيث ارتفع من 135.6 مليار دولار عام 2015 إلى 191 مليار دولار عام 2016 محققاً معدل نمو بلغ 41 في المائة. يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار وارداتها من النفط، حيث أنها تعد من أكبر مستوردي النفط في العالم، وكذا إلى التحسن النسبي في اقتصادها هذا العام في ظل زيادة حجم صادراتها.

أما منطقة اليورو، فقد حققت هي الأخرى فائضاً في حسابها الجاري عام 2016 بلغ نحو 399.8 مليار دولار مقابل 351.4 مليار دولار عام 2015، محققاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 14 في المائة، بما يعكس التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي اعتباراً من عام 2014 مما انعكس على ارتفاع صادراتها. أما بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد ارتفع الفائض في الحساب الجاري لديها من 370.9 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 380.5 مليار دولار عام 2016 بمعدل ارتفاع بلغ 2.7 في المائة، الملحق (6/1).

فيما يتعلق بمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد انعكس انخفاض أسعار معظم صادراتها التي تتركز في المواد الأولية والنفط والغذاء والمعادن، وتباطؤ صادراتها إلى الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو، على حسابها الجاري، حيث حقق الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة عجزاً للعام الثاني على التوالي لأول مرة منذ أكثر من عشرين عاماً. بلغ هذا العجز نحو 88.8 مليار دولار عام 2016. يُعزى ذلك إلى انخفاض فائض الحساب الجاري لبعض دول المجموعة وارتفاع العجز لدول أخرى. تحول فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المسجلة عام 2014 إلى عجز بلغ 105 مليار دولار عام 2016، وذلك انعكاساً لانخفاض أسعار النفط. كما بلغ عجز الحساب الجاري لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي نحو 107.2 مليار دولار، وهذا يرجع لكون تلك المجموعة مصدر صافي للنفط والمواد الأولية. أما أفريقيا جنوب الصحراء ووسط وشرق أوروبا فقد انخفض عجز الحساب الجاري لهما عام 2016. يرجح أن السبب الرئيسي لتحول فائض تلك

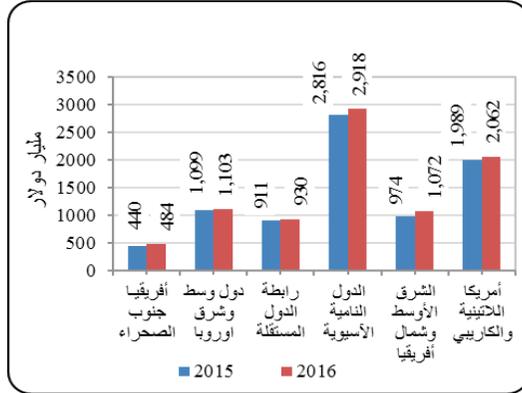
أزمة الديون الخارجية يجب ألا يتم النظر إليها على كونها مجرد مشكلة سيولة دولية فهي ذات علاقة وثيقة بتصميم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدان النامية.

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية عام 2016 نحو 8642.8 مليار دولار، مقارنةً بنحو 8296 مليار دولار عام 2015، محققاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 4.18 في المائة. أخذ حجم الدين العام لكافة دول المجموعة اتجاهًا تصاعدياً خلال عام 2016، حيث جاءت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ 10.06 في المائة، فدول أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل نمو بلغ 9.85 في المائة. كما حققت دول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، والدول النامية الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي معدلات نمو في ديونها بلغت 0.36 في المائة، و2.1 في المائة، و3.6 في المائة، و3.67 في المائة على التوالي، الملحق (8/1) والشكل رقم (5).

المائة. يعد انخفاض سعر صرف اليوان الصيني أمام الدولار من أهم الأسباب لهذا الانخفاض، وما صاحبه من ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية والتوقعات حول مزيد من الارتفاع خلال عام 2017، مما حفز العديد من الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة على مغادرة الصين صوب الولايات المتحدة الأمريكية. أما أفريقيا جنوب الصحراء، فقد انخفضت احتياطياتها الخارجية من 181.9 مليار دولار عام 2015 إلى 173.2 مليار دولار عام 2016 بنسبة انخفاض بلغت 4.78 في المائة، في حين حققت باقي المجموعات ارتفاعاً محدوداً في احتياطياتها الخارجية، بنسبة بلغت 4.21 في المائة لدول وسط وشرق أوروبا، و2.15 في المائة لرابطة الدول المستقلة، و1.41 في المائة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و2.07 في المائة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، الملحق (7/1).

الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

الشكل (5): تطور نصيب مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية القائمة (2016 – 2015)



المصدر: الملحق (8/1).

فيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 33.76 في المائة من الإجمالي، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو 23.85 في المائة ودول وسط وشرق

بدأت أزمة الديون للدول النامية في الخمسينات من القرن الماضي، واتضح معالمها بشكل بارز عندما تفاقم حجم القروض لتصبح أزمة عالمية عام 1982 حينما توقفت المكسيك وتشيلي والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية. شكل إعلان هذه الدول وقف دفع أعباء ديونها مؤشراً لانهايار نظام الائتمان الدولي. وفي واقع الأمر فإن أزمة المديونية للدول النامية هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة، بالإضافة إلى تضافر عوامل نابعة من الدول المقترضة ذاتها، وأخرى خارجية عملت على تفاقم الأزمة. فعلى المستوى الداخلي، يؤدي سوء توظيف الأموال المقترضة، والعجز المستمر في الموازنات العامة وميزان المدفوعات إلى تفاقم الأزمة. أما على المستوى الخارجي، فتتمثل أهم أسباب المديونية في ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق المالية الدولية وانخفاض أسعار المواد الأولية التي تعتبر أهم صادرات الدول النامية. لذلك فإن

أسعار الصرف

يعتبر سعر صرف العملة مقياساً للأداء الاقتصادي للدولة، كما أنه انعكاس لحالة الاستقرار السياسي لها، وعملة البلد ليس سوى مرآة للنشاط الاقتصادي، ومن ثم يجب التحديد الدقيق لسياسات الصرف بما يساعد على دعم الاستقرار الاقتصادي. فسياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني، ودعم نموه والحد من اختلال توازنه، فهي تعتبر جزءاً من السياسة الاقتصادية التي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل والنمو واستقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي كما أن هناك علاقة وثيقة بين أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، لذا نجد من بين العوامل التي سبقت لتبرير ارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية في العالم عام 2015، هو إقدام الولايات المتحدة على رفع أسعار الفائدة.

شهد سعر صرف الدولار ارتفاعاً أمام الجنيه الاسترليني واليورو عام 2016، فبعد أن كان الجنيه الاسترليني يعادل 1.529 دولار عام 2015، انخفضت قيمته عام 2016 ليعادل 1.356 دولار بنسبة انخفاض بلغت 11.31 في المائة. نجم هذا الانخفاض عن التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي ترتب عليه انخفاض فوري لقيمة الجنيه الاسترليني مقابل العملات الرئيسية في العالم. كما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار من 1.110 دولار عام 2015 إلى 1.107 دولار عام 2016 أي بنسبة انخفاض بلغت 0.27 في المائة، في حين شهد سعر صرف الين مقابل الدولار ثباتاً عند نفس المستوى المسجل عام 2015 البالغ 0.008 دولار، الملحق (9/1).

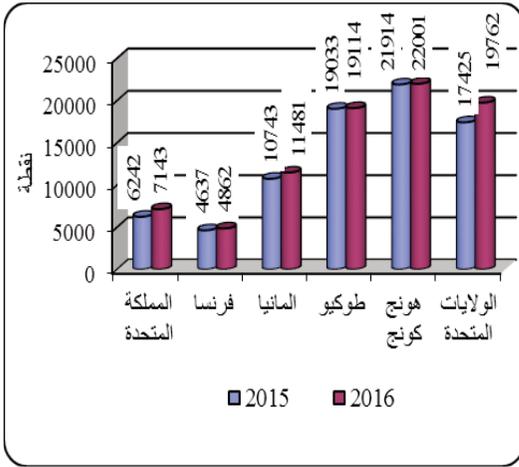
أسواق الأسهم الدولية

شهد مطلع الربع الأول من عام 2016 سلسلة انخفاضات لأسواق الأسهم العالمية تزامناً مع هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2003 دون مستوى ثلاثين دولاراً للبرميل، نتيجة رفع العقوبات الدولية على إيران واتجاهها إلى زيادة صادراتها النفطية، ولم يكن أكثر

أوروبا على 12.67 في المائة، أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد بلغت مديونياتها نحو 12.41 في المائة من إجمالي ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 10.67 في المائة وأفريقيا جنوب الصحراء بنحو 5.6 في المائة.

فيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، ففي ظل انخفاض أسعار صادرات الدول النامية ومن ثم انخفاض عائداتها من العملات الأجنبية، لجأت تلك الدول إلى السحب من احتياطياتها الخارجية والاستدانة من أجل تلبية احتياجاتها التنموية. من ثم فقد شهد عام 2016 عاملين أثرا بشكل متباين على نسبة مدفوعات خدمة الدين لإجمالي الصادرات من السلع والخدمات وهما، نمو إجمالي الديون الخارجية، والتحسين النسبي في قيمة صادرات المجموعة من السلع والخدمات انعكاساً للتحسين النسبي في أسعار النفط عام 2016. في المحصلة، انخفضت نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة لتصل إلى 41.7 في المائة عام 2016 بعد أن كانت قد بلغت 46 في المائة عام 2015. رغم هذا الانخفاض، إلا أن ذلك المؤشر لا يزال مستقراً عند مستويات مرتفعة بالنسبة للدول النامية، باستثناء عام 2015، بما في ذلك أثناء أزمة الديون الخارجية. سجل هذا المؤشر أعلى مستوى له في دول وسط وشرق أوروبا، رغم انخفاضه عن عام 2015، حيث بلغ نحو 54.2 في المائة، يليها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 51.4 في المائة. أما الدول النامية الآسيوية فرغم كونها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 42.5 في المائة عام 2016، إلا أنها أفضل بكثير عما كانت عليه عام 2015. تعد مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من صادرات من السلع والخدمات في مستوى مقبول بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت نحو 29.7 في المائة وكذلك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة بلغت 28.7 في المائة.

شكل رقم (6): تطور مؤشرات أداء بعض البورصات العالمية (2016 – 2012)



المصدر: أسواق الأسهم العالمية.

يلاحظ من الجدول والشكل السابقين، ارتفاع مؤشر سوق الأسهم بالمملكة المتحدة، حيث ارتفع مؤشر "فوتسي 100" ليصل إلى 7143 نقطة في نهاية عام 2016 مقارنة بنحو 6242 نقطة في نهاية عام 2015، محققاً نسبة ارتفاع بلغت 14.4 في المائة. في بورصة الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر "داو جونز" من 17425 نقطة عام 2015 إلى 19762 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 13.4 في المائة. كما شهدت بورصة هونغ كونج ارتفاعاً هي الأخرى بلغ نحو 0.4 في المائة ليبلغ قيمة المؤشر نحو 22001 نقطة عام 2016 مقابل 21914 نقطة عام 2015. في فرنسا ارتفع مؤشر "كاك" من 4637 نقطة إغلاق عام 2015 إلى 4862 نقطة إغلاق عام 2016 بنسبة ارتفاع بلغت 4.8 في المائة، وفي ألمانيا، ارتفع مؤشر "داكس" من 10743 نقطة إغلاق عام 2015 إلى 11481 نقطة إغلاق عام 2016 محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 6.9 في المائة. أما بورصة طوكيو فقد ارتفع مؤشر "نيكاي" من 19033 نقطة إغلاق عام 2015 إلى 19114 نقطة إغلاق عام 2016 محققاً نسبة ارتفاع بلغت 0.4 في المائة.

المتشائمين يتوقع أن يكون أداء الأسهم العالمية بهذا السوء خلال بداية عام 2016، مما دفع البعض إلى الخوف من أن يجر تراجع أسواق الأسهم الاقتصاد العالمي إلى أزمة مالية تفوق تلك التي أحاطت بالعالم في 2008.

كذلك شهد الاقتصاد العالمي عام 2016 عدد من المتغيرات التي أثرت على أداء البورصات العالمية أهمها، التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الصيني وفي واقع الأمر كان لهذا التباطؤ تأثيره ليس فقط على الشركات المدرجة في أسواق الأسهم الصينية، وإنما أيضاً على الشركات المدرجة في أسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية لكونها شركات متعددة الجنسيات تقوم بجزء كبير من أعمالها في الصين، إضافةً إلى تأثير قرار أوبك بخفض حجم إنتاج النفط والتغير المرتقب في الإدارة الأمريكية واستمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية من مشاكل اقتصادية منذ الأزمة المالية لعام 2008 على أسواق الأسهم خلال العام. هذه التغيرات وغيرها جعلت أسواق الأسهم تعاني من تقلبات خلال عام 2016، بيد أن المؤشرات السنوية تخفي هذه التقلبات. جدول رقم (1)، والشكل رقم (6).

جدول رقم (1)

تطور مؤشرات أداء بعض البورصات العالمية (2016-2012)

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر نهاية العام				
		2012	2013	2014	2015	2016
المملكة المتحدة	FTSE 100	5897	6749	6566	6242	7143
فرنسا	CAC 40	3641	4295	4245	4637	4862
ألمانيا	DAX	7612	9552	9770	10743	11481
طوكيو	Nikkei 225	10395	16291	17451	19033	19114
هونغ كونج	Hang Seng	22657	23306	33605	21914	22001
الولايات المتحدة	Dow Jones	13104	16577	17833	17425	19762

المصدر: البورصات العالمية.

التطورات في أسواق النفط العالمية

شهد بداية عام 2016 توصل إيران لاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، والذي تم بمقتضاه رفع العقوبات الاقتصادية الأميركية والغربية عنها، على إثر ذلك تمكنت إيران من زيادة مستويات انتاج النفط بقوة، ومن ثم بلغ فائض الإنتاج العالمي ذروته في يناير 2016 وتحرك بعدها بصورة غير متساوية نحو توازن السوق طوال العام الماضي 2016. لذا فقد هبطت أسعار النفط العالمية دون مستوى الثلاثين 30 دولاراً للبرميل في أبريل، مما دفع أوبك الى اقتراح إمكانية خفض كميات الإنتاج. في ظل التخوف من هذا الإجراء ارتفع متوسط أسعار النفط في عام 2016، ثم واصلت أسعار النفط ارتفاعها إلى أكثر من 50 دولاراً للبرميل بحلول شهر يونيو لكنها انخفضت إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل في أغسطس على ضوء ارتفاع الإنتاج العالمي، وتباطؤ نمو الطلب، وارتفاع المخزونات النفطية لمستويات تخطت متوسط الخمس سنوات الأخيرة.

وفي أواخر شهر سبتمبر 2016، اتفقت "أوبك" في الجزائر من حيث المبدأ على خفض الإنتاج. وخلال شهر نوفمبر توصلت الدول المنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج أوبك إلى اتفاق يقضي بخفض كميات الانتاج النفطي بواقع 1.8 مليون برميل يومياً، بناءً عليه اتجهت أسعار النفط نحو الارتفاع بنهاية العام.

من ثم سجل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2016 نحو 40.7 دولاراً للبرميل، وهو أقل مستوى له منذ عام 2005، وذلك رغم نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 1.3 مليون برميل/يوم عام 2016، مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.8 مليون برميل/يوم خلال عام 2015، ليصل مستواه إلى 94.4 مليون برميل/يوم عام 2016. كما ارتفعت الإمدادات النفطية لتصل إلى نحو 96.4 مليون برميل/يوم عام 2016، بزيادة قدرها 0.7 مليون برميل/يوم.

بلغ إنتاج دول أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية 39.3 مليون برميل/يوم، أي بارتفاع بلغ 1.5 مليون برميل مقارنةً بعام 2015 وهو ما يمثل نحو 40.8 في المائة من الإنتاج العالمي، كما بلغ إنتاج الدول العربية مجتمعة منه نحو 25.2 مليون برميل/يوم عام 2016، وهو ما يمثل نحو 32 في المائة من الإنتاج العالمي.

تشير البيانات إلى أن إنتاج النفط فاق الطلب خلال هذا العام، مما أتاح تخزين كميات كبيرة منه لذا فقد ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) لتبلغ 9186 مليون برميل في نهاية عام 2016، مرتفعة بنحو 281 مليون برميل، أي بنسبة زيادة بلغت 3.2 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. وذلك نتيجة لزيادة إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام.

ارتفعت الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1278 مليار برميل عام 2016، بنسبة ارتفاع بلغت 0.5 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2015. تمثل احتياطيات الدول العربية نسبة 55.6 في المائة من الاحتياطي العالمي عام 2016، كما ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي عام 2016 بنسبة 0.5 في المائة ليبلغ نحو 196.9 مليار متر مكعب في نهاية العام، وتمثل احتياطيات الدول العربية مجتمعة نسبة 27.7 في المائة من الاحتياطيات العالمية هذا العام.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية⁽⁹⁾

انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصادات الدول العربية، ورغم تعرض الدول العربية منذ بداية الألفية الثالثة لتقلبات عديدة أثرت على مؤشرات أدائها الاقتصادي، إلا أن

(9) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

فلم يحدث تغير كبير في معدلات النمو عام 2016 بتلك الدول. يرجع ذلك إلى الإجراءات التقشفية التي تتبعها، وكذلك إلى تباطؤ الائتمان لاسيما الموجه للقطاع الخاص نتيجة تباطؤ نمو الودائع التي تأثرت بتراجع أسعار النفط وركود النشاط الاقتصادي. كما تأثرت بعض دول المجموعة بالتطورات الداخلية التي أثرت على مستويات الانتاج النفطي والاستثمارات.

أما على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط فقد ساعدت الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تنفذها بعض دول تلك المجموعة، وانخفاض أسعار النفط، وزيادة الطلب الخارجي، وخاصة من منطقة اليورو على تحسين أدائها الاقتصادي، ولكن انخفاض التمويل المتاح بسبب ضيق الأوضاع المالية العالمية، كان له تأثير معاكس على أدائها الاقتصادي، كما لا تزال المعوقات الهيكلية التي تؤثر على النمو مستمرة، فلا يزال النشاط الاقتصادي يواجه معوقات من ضعف البنية التحتية في قطاع النقل والاتصالات ونقص الكهرباء والوقود والماء، ولا زالت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات بسبب عدم توافر الائتمان المصرفي. إضافة لذلك، فإن تعرض بعض دول المجموعة لتطورات داخلية أثر سلباً على الإيرادات السياحية لبعض دولها، مثل مصر وتونس ولبنان، مما جعل النمو الاقتصادي ضعيفاً في بعض بلدان المجموعة، كما اتسم الانفاق الاستثماري لدول المجموعة بتركيزه على البنية التحتية لكن الاستثمارات الإنتاجية لا تزال أبطأ مما يسمح بارتفاع معدل النمو.

في ضوء ذلك، سجلت الدول العربية كمجموعة معدل نمو حقيقي⁽¹²⁾ بلغ نحو 1.7 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 3.2 في المائة للنمو المسجل عام 2015.

المالية العامة

على مدى العقود الأربعة الماضية اعتمدت الدول العربية المصدرة للنفط على إيرادات النفط لتمويل موازنتها العامة، ولم تظهر هناك حاجة ملحة في سنوات ارتفاع أسعار النفط للبحث عن

عام 2016 حمل معه تزايد تلك المخاطر المحيطة بالأداء الاقتصادي في المنطقة، وذلك نتيجة للأوضاع الداخلية والتأثيرات الخارجية الناجمة عن التغيرات في الاقتصاد العالمي، خصوصاً بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة، بالإضافة إلى التطورات التي تشهدها المنطقة والتي تمتد تأثيراتها الاقتصادية إلى عدد كبير من الدول العربية. في ظل تلك الظروف، فمن الطبيعي انخفاض نصيب المنطقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن انخفاض أسعار النفط من شأنه انخفاض الحافز على الاستثمار خاصة في القطاع النفطي. كما أثرت تلك التطورات على أداء بعض القطاعات الرئيسية المولدة للدخل مثل السياحة في عدد من البلدان العربية مثل مصر وتونس.

نظراً لأن الدول العربية غير متجانسة من حيث اتجاه وحجم تأثيرها بتلك العوامل، نظراً لاختلاف هيكلها الإنتاجية ومن ثم هياكل صادراتها، لذا فسوف يتناول التحليل الدول العربية مُقسمة إلى مجموعتين. تتمثل الأولى في الدول النفطية، وهي الدول المصدرة الصافية للنفط⁽¹⁰⁾، وتتمثل الثانية في البلدان المستوردة للنفط وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط، إلا أنه لا يكفي احتياجاتها منه، مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد⁽¹¹⁾، وسوف نتعرض بإيجاز لأهم الانعكاسات على الاقتصادات العربية وذلك على النحو التالي: -

النمو الاقتصادي

على صعيد الدول العربية المصدرة للنفط فرغم انخفاض أسعار النفط اعتباراً من منتصف 2014، لا يزال النفط هو المحرك الرئيسي لاقتصادات عدد هذه الدول. وبعد أن انخفض سعر البرميل إلى أدنى مستوى له خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية، وبلغه أقل من 30 دولاراً للبرميل في شهر أبريل 2016، شهدت أسعار النفط تعافياً جزئياً ووصلت إلى نحو 50 دولاراً للبرميل. رغم هذا الانتعاش

(10) تتألف من: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافة إلى كل من: الجزائر والعراق وليبيا واليمن.

(11) تتألف من: مصر، المغرب، تونس، السودان، لبنان، فلسطين، الأردن، سوريا، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، والقمر.

(12) باستثناء كل من: سوريا، ليبيا، واليمن.

مستويات الدين العام إلى الناتج ما بين 90 - 145 في المائة. كما أن التعافي الجزئي الأخير في أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة الإنفاق على الدعم الحكومي في البلدان التي لم تستكمل بعد إصلاحات دعم الطاقة مثل: مصر والسودان وتونس، مما سيؤثر سلباً على عجز الموازنة في تلك الدول، ويؤدي بالتالي إلى زيادة مديونياتها.

التضخم

ارتفع معدل التضخم في الدول العربية عام 2016، ورغم تباين أسباب ارتفاعه من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكن إجمالاً الإشارة إلى أن انتعاش معظم الدول العربية لسياسات هادفة إلى ترشيد مستويات الدعم الحكومي، وخاصة الموجه منه للمنتجات النفطية، أدى إلى ارتفاع معدل التضخم ببعض الدول العربية، فيما خففت المستويات المنخفضة لأسعار النفط وكذا السلع الغذائية والمواد الأولية من حدوث ارتفاعات قوية في معدلات التضخم في تلك الدول بصفة عامة. تأثر كذلك المستوى العام للأسعار في بعض الدول، بتواصل الاختناقات في سلاسل إمداد السلع الأساسية نتيجة للظروف المحلية التي تشهدها تلك الدول، إضافة إلى الضغوط التضخمية المتولدة عن زيادة عدد النازحين من بعض المناطق. كما ارتفع وتيرة معدل التضخم عام 2016 نظراً لتطبيق معظم الدول العربية سياسات نقدية تيسيرية. من جانب آخر، لا يمكن إغفال أثر انخفاض قيمة عملات بعض الدول العربية نظراً للإجراءات المتبناة لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف كما في حالة كل من مصر وتونس.

البطالة

انعكست التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والعوامل الخارجية في ارتفاع معدل البطالة، فانخفاض وتيرة النمو والسياسات التقشفية التي اتبعتها بعض الدول العربية، حد من قدرة تلك الدول على خلق وظائف جديدة. كما أن التطورات الداخلية ببعض الدول حدثت من

إيرادات مالية من مصادر أخرى غير الإيرادات النفطية بما في ذلك الضرائب، باستثناء استخدام التعريفات الجمركية ضمن حدود دنيا. لذا، فقد تواصل تسجيل دول المجموعة لعجز في موازنتها عام 2016 نظراً لانخفاض الإيرادات العامة بفعل بقاء أسعار النفط والطاقة عند مستويات منخفضة.

في ظل تراجع الإيرادات النفطية، وتدني أسعار النفط وارتفاع مستويات الإنفاق العام، أصبحت تلك الدول تلجأ إلى السحب من الأصول السيادية والاحتياطيات الأجنبية لسد العجز في موازنتها، ومن ثم فإن مراجعة السياسات الضريبية لدول المجموعة أصبح أمراً ملحاً في ظل تراجع أسعار النفط. أخذت تلك الدول خطوة في هذا الاتجاه، حيث أقر وزراء مالية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2016 مشروع ضريبة القيمة المضافة، الذي يضع الأحكام والمبادئ المشتركة، لبدء فرض هذه الضريبة في دول المجلس بدايةً من عام 2018، باعتبار أن الضرائب يمكن أن تلعب دوراً مهماً في استقرار النشاط الاقتصادي لها. كما اتخذت دول المجموعة إجراءات للحد من تأثير تراجع الإيرادات، شملت خفض الدعم على سلع وخدمات أساسية كالوقود والمياه والكهرباء، بل أقدمت بعض دول المجموعة على تخفيض أو تجميد رواتب العاملين بالقطاع العام.

أما الدول العربية المستوردة للنفط، فقد نتج عن الإجراءات التي تبنتها لإصلاح نظم الدعم وزيادة الإيرادات العامة إلى تقليص عجوزات المالية العامة في معظم تلك الدول. كما أتاحت هذه الإصلاحات إمكانية زيادة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية الموجهة إلى الفئات الأكثر فقراً، وهذا الإنفاق له تأثير مزدوج يتمثل في تخفيف بعض الآثار العكسية قصيرة الأجل من ضبط أوضاع المالية العامة على النشاط الاقتصادي بينما يدعم النمو في الأجل الطويل. غير أن قدرة تلك الدول على زيادة الإنفاق لا تزال محدودة بسبب ضعف الإيرادات الحكومية، وارتفاع فاتورة أجور العاملين بالجهاز الحكومي والقطاع العام والتكلفة المرتفعة لخدمة الدين، لا سيما في مصر والأردن ولبنان، حيث تتراوح

مساهمة التجارة العربية في التجارة الدولية رغم تحرير التجارة العالمية نسبياً من القيود الكمية والرسوم الجمركية ورغم الاتفاقات التفضيلية التي عقدها الدول العربية مع العالم الخارجي، يعود إلى مجموعة من العوامل من أهمها هياكل الاقتصادات العربية وانخفاض مستويات تنافسية الصادرات العربية.

أما التجارة العربية البينية، فقد سجلت الصادرات البينية نحو 12 في المائة من إجمالي الصادرات العربية. رغم تعدد العوامل التي ساهمت في تدني نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية، إلا أنه يمكن الإشارة إلى التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية، ومن بينها ارتباطها الشديد بالأسواق الخارجية ولا سيما أسواق الدول الصناعية المتقدمة، بالإضافة إلى التماثل القائم في هياكل الإنتاج والصادرات في دول المنطقة، مما يخلق ازدواجية في الإنتاج ويعمل على التنافس الداخلي للتجارة البينية. يحتم هذا الأمر على الدول العربية العمل على تطوير صناعات جديدة تعتمد على تقنيات متنوعة وإعطاء اهتمام أكبر لاقتصاد المعرفة، إضافة إلى تعزيز وتطوير شبكات ربط النقل البحري والجوي والبري بين الدول العربية لخدمة الصناعة والتجارة الخارجية العربية.

تشير البيانات إلى انخفاض صادرات الدول العربية عام 2016، حيث بلغت الصادرات 796.4 مليار دولار عام 2016 مقارنة مع 856.6 مليار دولار عام 2015. كما أدت تلك التطورات إلى إحداث تغيير في الهيكل السلعي للصادرات العربية. ففي الوقت التي انخفضت فيه الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن، وكذا الأهمية النسبية للصادرات الزراعية، وذلك للأسباب السابق ذكرها، ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات

تدفقات رأس المال الأجنبي للمنطقة، ناهيك عن انخفاض الإنفاق الاستثماري في موازنتها العامة. أثرت تلك كل تلك العوامل سلباً على التشغيل، كما أن تقييد وتجميد التعيين في القطاع العام، في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبعها ساهم هو الآخر في ارتفاع معدل البطالة بالدول العربية عام 2016.

في ضوء ذلك، ارتفع معدل البطالة بالدول العربية ليبلغ نحو 14.9 في المائة عام 2016. تكمن الخطورة ليس فقط في ارتفاع معدل البطالة بالدول العربية، وإنما في كونه يتركز في الفئة العمرية للشباب. فقد جاءت الدول العربية ضمن عشر مناطق جغرافية على مستوى العالم سجلت أعلى معدلات لبطالة الشباب لعام 2016، وكانت الوحيدة التي بلغ فيها معدل بطالة الشباب 31 في المائة، وهو ما يزيد عن ضعفي متوسط معدل لبطالة الشباب على مستوى العالم (13.1 في المائة). تشير البيانات إلى حدوث تحسن طفيف في معدل البطالة الإجمالي، في كل من مصر وتونس، خلال عام 2016، إلا أن معدل بطالة الشباب فيهما لا تزال مرتفعة.

التجارة الخارجية

يُعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية حيث تشكل قيمة التجارة الخارجية نحو 70 في المائة من مجمل الناتج المحلي العربي عام 2016. تزيد هذه النسبة على ذلك في معظم الدول النفطية مع ذلك فإن مشاركة الوطن العربي في التجارة الدولية مازالت منخفضة، حيث لا تزيد على 5 في المائة من مجمل التجارة الدولية، وهذه النسبة تعد متدنية مقارنة بالإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها الدول العربية، سواءً من حيث الاحتياطيات المتوفرة من الوقود المعدني أو الامكانيات البشرية أو الزراعية. وهذا الانخفاض في

نسبة ارتفاع سنوي منذ نهاية عام 2005، بدعم من تحرير سعر صرف الجنيه في عام 2016

أسعار الصرف

شهد عامي 2015 و2016 زيادة في قوة الدولار في أسواق الصرف الدولية، بدعم من قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع الفائدة على الدولار مرتين الأولى عام 2015 والثانية عام 2016، وهذان الحدثان كان لهما تأثيرهما على العملات العربية، فأغلب عملات الدول العربية ترتبط بالدولار بشكل رئيسي وهو ما يجعل مسارات الفائدة بها متماشية إلى حد كبير مع قرارات أسعار الفائدة الأمريكية. رغم حاجة بعض الدول العربية ذات نظم الصرف الثابتة مقابل الدولار إلى الإبقاء على معدلات الفائدة عند مستويات منخفضة لدعم النمو الاقتصادي، قامت بعض تلك الدول بزيادة أسعار الفائدة بما يتوافق مع الزيادة في أسعار الفائدة الأمريكية.

أما مصر، فقد أبرمت إتفاقاً مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض قيمته 12 مليار دولار على ثلاث سنوات، للمساعدة في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي ومالي يتضمن عدد من السياسات من بينها تحرير سعر صرف العملة المحلية، مما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه وانخفاض قيمة الجنيه إلى مستويات غير مسبوقة، مما انعكس بشكل كبير على الأداء الاقتصادي. كذلك، شهدت عملات بعض دول المغرب العربي التي ترتبط عملتها باليورو انخفاضاً مقابل الدولار عام 2016، ولكن كان الانخفاض أشد في تونس التي خفضت قيمة عملتها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تعمل على تنفيذه.

الصناعية. أما واردات الدول العربية، فقد شهدت انخفاضاً لتبلغ نحو 795.8 مليار دولار عام 2016 مقابل نحو 850.7 مليار دولار عام 2015.

أسواق الأسهم

تأثرت مؤشرات الأسواق العربية في مطلع عام 2016 سلباً بأسعار النفط، وكذا بالانخفاضات في مؤشرات الأسواق العالمية بقيادة الأسواق الصينية، تزامناً مع هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2003، كما عانت أسواق الأسهم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ضعف في مستويات السيولة، ومن ثم وصلت قيم وأحجام التداول في بعض البورصات إلى مستويات منخفضة لم تشهدها منذ خمسة عشر سنة.

إلا أن اتفاق أوبك بنهاية عام 2016 ساهم في إعادة سيولة كبيرة لأسواق الأسهم، ودفعها لتحقيق مكاسب جيدة وأعاد معظم المؤشرات للعودة مجدداً مع نهاية العام. حقق المؤشر العام لسوق دبي المالي نسبة ارتفاع بلغت 12.05 في المائة، وهو يعتبر أفضل أداء سنوي له منذ عام 2013، وذلك في ظل النشاط الملحوظ لبعض الأسهم القيادية. بذلك يكون المؤشر قد عوض أغلب خسائره التي حققها عام 2015 البالغة 16.5 في المائة. كما حقق مؤشر سوق أبوظبي نسبة ارتفاع تبلغ نحو 5.55 في المائة، وارتفع مؤشر البورصة السعودية بنسبة 4.32 في المائة وذلك بعد تراجعها لعامين متتاليين، وارتفعت بورصة الدار البيضاء بنحو 30.4 في المائة. أخذت مؤشرات بورصات باقي الدول العربية نفس اتجاه مؤشرات أسعار بورصات الدول العربية النفطية، وبلغ الارتفاع أقصاه في مؤشر سوق الأوراق المالية في مصر بمكاسب بلغت نحو 76.2 في المائة، ليصل إلى أعلى

